

## اقتصاد عالمي جديد لجيل جديد

كلمة السيدة كريستين لاغارد  
مدير عام صندوق النقد الدولي

في دافوس، سويسرا، ٢٣ يناير ٢٠١٣

### مقدمة: أولويات عام ٢٠١٣

مساء الخير. اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر إلى صديقي العزيز كلاوس شواب للشرف الكبير الذي أولاه إلي بالحديث أمامكم.

أعلم أننا جميعا لا نزال نشعر بالقلق البالغ إزاء حالة الاقتصاد العالمي. ونتساءل: أين نقف الآن؟ الواقع أننا بفضل إجراءات السياسة التي تم اتخاذها على مدار العام الماضي أصبحت لدينا مهلة ما لالتقاط الأنفاس وشيء من الاستقرار في الأوضاع المالية.

لكن الأخبار ليست كلها سارة. فالتعافي لا يزال ضعيفا للغاية، ودرجة عدم اليقين شديدة الارتفاع. وكما أعلن الصندوق منذ بضع ساعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نتوقع نموا عالميا في حدود ٣,٥% فقط هذا العام، وهو معدل ليس أعلى بكثير من العام الماضي. وربما تكون الضغوط قصيرة الأجل قد خفت، لكن ضغوط المدى الطويل لم تغادرنا بعد.

وكما قلت مؤخرا، وهو أمر يستحق التكرار، إننا نجحنا في تجنب الانهيار، لكننا نحتاج إلى الوقاية من النكسات. وسيكون عام ٢٠١٣ عاما حاسما في هذا الخصوص.

وكلنا يعلم الضرورة الحتمية – وهي الحفاظ على الزخم الدافع لإجراءات السياسة المؤدية إلى انحسار عدم اليقين.

ما الذي يعنيه هذا؟ بالنسبة لمنطقة اليورو، يعني تفعيل الحواجز الوقائية؛ والمضي في تحقيق الاتحاد المصرفي؛ ومواصلة التصحيح المالي على المستوى القطري، وهو مطلب ضروري رغم صعوبته؛ ودعم الطلب، ولا سيما مع زيادة التيسير النقدي.

وبالنسبة للولايات المتحدة، يعني هذا التكاليف لما فيه الصالح الوطني، وتجنب وقوع السياسات في أخطاء أخرى مثل الفشل في الاتفاق على زيادة الحد الأقصى للديون – وكذلك التوصل إلى اتفاق بشأن تخفيض الديون على المدى المتوسط في حالة الولايات المتحدة واليابان.

وهناك تفاوت كبير بين البلدان الصاعدة والنامية التي تسير اقتصاداتها بشكل أفضل رغم المخاوف التي تساورها من استمرار الاضطرابات والافتقار إلى التحرك الحاسم في الاقتصادات المتقدمة. فبعض هذه البلدان أكثر عرضة للمخاطر من البلدان الأخرى، لكن عليها العمل على إعادة بناء هامش الحركة أمام السياسات بعد استفادته مؤخرًا في سياق الجهود المبذولة لتخفيف آثار الأزمة.

هذه إذن هي أولويات المدى القصير كما أراها.

### النظرة الأوسع

لكنني أود وأنا في دافوس أن أطرح رؤية أوسع إلى حد ما – بالنظر إلى الأفق الزمني الأطول، إلى الاقتصاد العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل أمام أعيننا.

لقد قمت على مدار الشهور القليلة الماضية بزيارة كل مناطق البلدان الصاعدة الرئيسية في العالم – إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. ويجب أن أقول إن العالم يبدو مختلفًا تمامًا من زاويتهم. صحيح أنه عالم من التحديات، لكنه في نفس الوقت عالم من "الديناميكية القادرة على الصمود".

والسؤال الملح هنا هو: كيف يمكننا التأكد من أن جميع مناطق العالم تحقق نمواً قوياً، وتتقارب بسرعة، وتنجح في تلبية طموحات شعوبها؟

وللإجابة عن هذا السؤال، نحتاج إلى التفكير في بعض الاتجاهات العامة الكبرى التي تحدد شكل المستقبل. فكثير من قادة الفكر ينظرون بعمق في هذه المسألة، بما في ذلك الحاضرون هنا في المنتدى الاقتصادي العالمي. وأطرح في هذا الخصوص أربع نقاط محورية على النحو التالي:

- أولاً، تزايد المطالبة بتمكين الأفراد، بما في ذلك المرأة، وتنامي الشعور بأن المجتمع العالمي واحد.
- ثانياً، إعادة توزيع النّقل السياسي والاقتصادي عبر بلدان العالم: فمع حلول عام ٢٠٢٥، على سبيل المثال، ستضم آسيا ثلثي سكان العالم، وهو ما يمكن أن يؤدي إما إلى توثيق التعاون أو زيادة التوتر والتنافس.
- ثالثاً، حدوث تحول جذري في الخصائص الديمغرافية، إذ نجد أن "طفرة أعداد الشباب" في مختلف المناطق الصاعدة تضاهي "شيخوخة" السكان في مناطق أخرى. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٦٠% من السكان تحت سن الثلاثين. وتبلغ هذه النسبة ٧٠% في إفريقيا جنوب الصحراء. وهنا أيضاً، يمكن أن يكون هذا الوضع إما فرصة كبيرة أو مصدراً لعدم الاستقرار.
- رابعاً، تزايد الهشاشة بسبب ندرة الموارد وتغير المناخ، مع احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية واقتصادية كبيرة: وهذا هو العامل الذي لا يمكن التنبؤ به بالفعل مقارنة بكل العوامل الأخرى.

فكيف يمكن إذن أن نبحر بسلام نحو المستقبل؟ لا توجد إجابات سهلة. من أين نبدأ إذن؟ أعتقد أن الرحلة تبدأ بالجيل البازغ الجديد – في عالم أكثر تسطحاً، وأكثر التحاماً، وأكثر ترابطاً مما كان عليه في أي حقبة من حقبة التاريخ.

إن هذا الجيل الجديد يفكر بشكل مختلف. إنه جيل فُطم على التحرك العاجل، والديمقراطية، وسائط التواصل الاجتماعي ذات النطاق الواسع. فبالنظر إلى هذا النطاق نجد أن عدد مستخدمي فيسبوك وتويتر حوالي مليار وخمسمائة مليون مستخدم على التوالي. فلو أن هذين الموقعين من بلدان العالم لكان ترتيبهما الثالث والرابع على مستوى العالم من حيث الحجم!

وربما كان بإمكاننا وضع أساس للنجاح في المستقبل عن طريق اعتناق بعض القيم الناشئة التي يؤمن بها هذا الجيل الجديد. وسأعرض لثلاث منها على وجه التحديد: (١) زيادة الانفتاح؛ (٢) زيادة الإدماج؛ (٣) تحسين المساءلة.

### ١- زيادة الانفتاح

وأبدأ بالانفتاح. إن هذا الجيل جيل عالمي وجيل منفتح. منفتح على العالم، وعلى فكرة المجتمع العالمي الموحد.

وبهذا المفهوم، نستخلص هذا الدرس القديم لحقبة جديدة – وهو أن الجميع يكسب حين تتجاوز البلدان حدود مصطلحتها الوطنية الضيقة وتتكاثر لما فيه الصالح العالمي. ولهذا السبب أنشئ صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٤ – ولا يزال هذا هو المبدأ الذي نسترشد به.

والواقع أن هذا المبدأ أهم اليوم مما كان عليه في أي وقت سابق. ففي عصر العولمة الحالي، ينبغي أن يكون التعاون جزءاً لا يتجزأ من تكوين صناعات السياسات. لماذا؟ لأن هذا العالم، كما رأينا بكل وضوح أثناء الأزمة، هو عالم يمكن أن تؤدي الاضطرابات الاقتصادية في إحدى مناطقه أو أسواقه إلى تداعيات فورية في جميع أنحاءه. في هذا العالم المسطح، لا مكان للصوامع الاقتصادية المنعزلة.

لكن الطبائع القديمة لا تغادرنا بسهولة. فمع بوارد التحسن الأولى في توجهات السوق، تغلب على البلدان نوازع الركون إلى الراحة داخل حدودها المحلية. فهي تواجه الإغراء الدائم الذي يجعلها لا تنظر إلا لمصلحتها الوطنية – من خلال التخفيض التنافسي لسعر العملة، وحواجز التجارة، والحرص على حماية مؤسساتها المالية على حساب الآخرين. هذا التكوين الفكري المخالف لحركة التاريخ لا يناسب اقتصاداً عالمياً حديثاً.

بل إنه ثبت أن الانفتاح وإزالة الحواجز منهج أكثر كفاءة. وما أعنيه هنا بالتحديد هو التكامل التجاري والمالي.

فلننظر إلى آسيا، على سبيل المثال. إنها منطقة حققت تقدماً هائلاً في التكامل التجاري – فقد زادت التجارة البينية الآسيوية ثلاثة أضعاف على مدار العقد الماضي، وزادت التجارة الإقليمية بين بلدان آسيا الصاعدة بسرعة أكبر. لكنها تأخرت عن الركب في مجال التكامل المالي، إذ أنها لا تستثمر قدرًا كافيًا من مدخراتها هي من أجل مستقبلها هي.

ومع ذلك، فإن مزايا التكامل المالي في آسيا واضحة. فبإمكانها النهوض بشعوبها عن طريق تشجيع الطلب المحلي ومساعدة الشركات الصغيرة في الحصول على الائتمان. يمكنها أن تجعل الاقتصادات أكثر أماناً، عن طريق زيادة تأمينها من مخاطر التطورات المعاكسة. يمكنها الحد من عدم المساواة، عن طريق المساعدة على الإدماج المالي.

وهناك مناطق أخرى أيضاً ستستفيد من زيادة التكامل، ومنها الشرق الأوسط وإفريقيا. فمن شأن هذه المناطق أن تستفيد من الانفتاح – أي إزالة الحواجز أمام التجارة والترحيب بأنشطة الاستثمار. وبهذه الطريقة، يمكن أن تبدأ حلقة إيجابية يتعاقب فيها ارتفاع الإنتاجية وزيادة تنوع الاقتصاد وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الاضطرابات الخارجية.

ولنأخذ المغرب العربي، على سبيل المثال. فالمغرب العربي بمفرده يتسم بصغر حجم كل بلد فيه. لكن كل بلدانه معا تشكل سوقا نشطة تغطي ٩٠ مليون نسمة وتتيح إمكانيات لا حصر لها.

وربما يكون أعظم حالات التكامل هو الذي تحققه أوروبا. فإذا نظرت وراء عناوين الأخبار اليومية المتعلقة بأزمة منطقة اليورو، سترى منطقة في غمار عملية تكامل تاريخية. إنها بالفعل تتويج لقرون طويلة من البحث عن السلم والرخاء، بناء على فهم مفاده أن تشابك الأيدي يفك اشتباك السيوف – كما يفك القيود أمام الاستفادة من مليون طريق للكسب المشترك.

نعم، إن الاقتصاد الأوروبي يواجه قضايا خطيرة تحتاج إلى علاج – ومنها تعميق الاتحاد المصرفي والمالي على سبيل المثال. لكن المصير المبشر يوميء وسط ألسنة الدخان وغيوم الضباب. وأنا شخصياً أشعر بالتفاؤل تجاه مستقبل أوروبا، وخاصة إذا ما استمرت في مسار الإصلاح والتكامل والتجديد.

## ٢- إدماج أقوى

وأنقل الآن إلى ما أعتبره ثاني الطموحات الكبرى لدى الجيل الجديد والاقتصاد العالمي الجديد: إنه زيادة الإدماج. فعالمنا المتلاحم هو عالم يقوم على المشاركة. والجيل الجديد يطالب بفرص للجميع ويصر على التسامح والاحترام والعدالة للجميع.

ما عليك إلا النظر إلى بعض الأمثلة الأخيرة – من ترقب الشارع العربي إلى إعلاء قيمة الكرامة وزيادة الفرص، إلى الصرخة الشجاعة التي أطلقتها الفتيات حين نادين بالتعليم والمساواة، والسعي الحثيث من المرأة الهندية للحصول على مزيد من الاحترام والعدالة. تلك مطالب يجب أن تتحقق.

وما الذي يعنيه هذا بالنسبة لصناع السياسات الاقتصادية؟ معناه أننا نحتاج إلى مزيد من الإنصاف في الحياة الاقتصادية، مزيد من الإدماج. ولهذا المفهوم عدة أبعاد.

فهو يتصل بالنمو في جوهره. ولا شك أننا جميعا تعلمنا الآن أن التركيز على النمو وحده لم يعد كافيا. فينبغي أن يقتسم كل الناس ثمار الرخاء المتزايد — ومن نفس المنطلق، ينبغي لهم اقتسام أي تصحيح اقتصادي على أساس عادل بغية تحقيق الرخاء أو استرداده.

وكما قال فرانكلين روزفلت ذات مرة: "إن الاختبار الذي يثبت تقدمنا هو ما إذا كنا نضيف إلى الوفرة المتاحة لمن يملكون الكثير، أو كنا نقدم الكفاية لمن لا يملكون إلا أقل القليل."

ولا شك أن النمو الشامل هو أحد الاهتمامات القصوى لصناع السياسات. إنها رسالة تتردد أصدائها في كل مكان.

لذلك لم أجد غرابة فيما أوردته آخر دراسة مسحية أعدها "المنتدى الاقتصادي العالمي" من أن "التفاوت الحاد بين الدخول" يتصدر المخاطر العالمية على مدار العقد القادم. فعدم المساواة المفرط يتسبب في تآكل النمو، بل إنه يتسبب في تآكل المجتمع.

وأعتقد أن مهنة الاقتصاد ومجتمع السياسات قد هونًا من شأن عدم المساواة لفترة طويلة جدا. والآن نحن جميعا — ومعنا الصندوق — اكتسبنا فهما أفضل لما تحققه زيادة العدالة في توزيع الدخل من تعزيز للاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستمر وما تنشئه من مجتمعات أكثر سلامة ترتبط بأواصر أقوى قوامها التلاحم والثقة. وهذه النتيجة تؤكدها الأبحاث ذات الصلة.

أما المسألة الأقل وضوحا فهي كيفية تحقيق نمو أكثر شمولا على أرض الواقع. لا شك أن حصول الجميع على مستوى جيد من التعليم هو نقطة البدء التي لا جدال حولها. وبخلاف ذلك، أعتقد أن السياسات كالتالي تتعلق بشبكات الأمان الاجتماعي القوية، وزيادة توفير الائتمان، وكذلك الحد الأدنى للأجور في بعض الحالات، يمكن أن تكون عوامل مساعدة.

وفوق كل ذلك، يجب أن يكون النمو الشامل نموا غنيا بفرص العمل. إنها علاقة تكافلية بالفعل — إذ أننا نحتاج إلى النمو من أجل فرص العمل وإلى فرص العمل من أجل النمو. ذلك أن عدد الباحثين عن عمل يبلغ حاليا ٢٠٢ مليون نسمة، كما أن اثنين من بين كل خمسة من العاطلين أعمارهم أقل من ٢٤ سنة. ويجب أن يكون تخفيف هذا الشعور باليأس هو الهدف الأسمى الذي نبتغيه في كل ما نبذله من جهود.

وللإدماج أبعاد أخرى أيضا.

فإدماج قضايا النوع الاجتماعي مهم للغاية، وأقول بصراحة إنها كثيرا ما تتعرض للإهمال من جانب صناع السياسات. وفي عالم اليوم، لم يعد من المقبول منع المرأة من تحقيق إمكاناتها. وحسبنا أن نعلم أن المرأة تتحكم في ٧٠% من الإنفاق الاستهلاكي العالمي.

إن كل الدراسات تشير إلى المنافع الاقتصادية التي تتحقق من مشاركة الإناث في سوق العمل وفي الاقتصاد وفي المجتمع. وتُقدَّر إحدى الدراسات الصادرة مؤخرا أن مجرد رفع معدلات التوظيف بين النساء لتتساوى مع الرجال من شأنه تحقيق قفزة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي – بنسبة ٥% في الولايات المتحدة، و ٩% في اليابان، و ١٠% في جنوب إفريقيا، و ٢٧% في الهند، و ٣٤% في مصر.

والأدلة واضحة وضوح الرسالة ذاتها: فحين تتحسن أحوال المرأة، تتحسن الاقتصادات. ومن ثم يتعين على صناعات السياسات والقادة الاقتصاديين أن يبذلوا جهدا أفضل في دعم المرأة، أي أن علينا إزالة كل العقبات في مسار المرأة، بما في ذلك العقبات الذهنية اللاشعورية.

وهناك نقطة أخرى بشأن الإدماج، وهي أننا نحتاج إلى تعزيز الشعور بالتضامن عبر الأجيال. نحتاج إلى إدراك التركة التي نخلفها لمن سيأتون بعدنا. ويمثل الدين العام جزءا من هذه التركة، حيث يبلغ الآن حوالي ١١٠% من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة – وهو أعلى مستوى يصل إليه منذ الحرب العالمية الثانية. إننا مدينون للجيل القادم بوضع خطط موثوقة تخفف العبء عن كاهله.

بل إن الأهم من ذلك هي قضية تغير المناخ التي أراها أكبر التحديات الاقتصادية على الإطلاق في القرن الحادي والعشرين. والعلم يقدم لنا حقائق توظف الأذهان – فدرجة حرارة العالم في عام ٢٠١٢ كانت من أعلى درجات الحرارة منذ بدأ تسجيل هذا النوع من البيانات في عام ١٨٨٠. ولا جدال في أنه دون القيام بتحريك منسق، سيصبح مستقبل كوكبنا الأرضي ذاته معرضا للخطر.

ولذلك نحتاج إلى النمو، ولكننا نحتاج أيضا إلى نمو أخضر يحترم الاستمرارية البيئية. فعلم البيئة المتقدم يساوي علم اقتصاد متقدم. ويمثل هذا سببا من أسباب الأهمية البالغة التي تعلق على سلامة تسعير الكربون وإلغاء الدعم على الوقود الأحفوري. وهو أيضا من عوامل الإدماج.

### ٣- تحسين المساءلة

وأنقل الآن إلى مبدئي الثالث والأخير للاقتصاد العالمي الجديد. فالجيل الجديد يطالب بالشفافية. يطالب بالحوكمة السليمة. ويجب أن نحقق له ما طلب.

وحسبنا أن ننظر إلى دور تكنولوجيا المعلومات في فرض التغيير. ففوة المواطن التي نقلتها وسائط التواصل الاجتماعي هي العامل الذي أطلق شرارة التحول في الشرق الأوسط، وفرض ضغوطا على صناعات السياسات الأمريكيين للتوصل إلى حل توافقي بشأن المنحدر المالي، وحث صناعات السياسات الصينيين على نشر تحديثات متواترة للبيانات المتعلقة بمستويات التلوث.

ولن تقف هذه القوى المطالبة بزيادة المساءلة عند هذا الحد. وبالطبع، يمكن أن تحاول الحكومات مقاومتها وتضييق سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات. لكن هذا السلوك يشبه ما فعل الملك كانوت حين أمر المد المتصاعد بأن يعود أدراجه!

والمساءلة طريق ذو اتجاهين بالفعل — فالمؤسسات يجب أن تكون خاضعة للمساءلة أمام المواطنين، لكن المواطنين أيضا يجب أن يتمتعوا بالقدر اللازم من التعليم والتدريب لمساءلة المؤسسات.

ما الذي يعنيه كل هذا بالنسبة للحياة الاقتصادية — في القطاع العام، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدولية أيضا؟

نبدأ بالقطاع العام، حيث تعلمنا أن الحوكمة السليمة هي الركيزة القوية للنجاح الاقتصادي. فبدون المؤسسات القوية، لا يمكن وضع سياسات جيدة والنجاح في تنفيذها.

ويجب ألا يكون هناك أي درجة من التسامح مع الفساد. فالدولة يجب أن تكون خادم الشعب وليس سيده له — بحيث تلبى احتياجاته الأساسية وتتيح بيئة مواتية يزدهر فيها القطاع الخاص.

لكن القطاع الخاص ينبغي أن يكون موضع المساءلة أيضا. فيجب ألا يقتصر هدف القطاع الخاص على تحقيق الربح، إنما يتعين عليه أن يحقق قيمة مضافة، ويوفر فرص عمل جديدة، ويخرج بأفكار جديدة تقود الاقتصاد إلى الأمام. وعادة ما تؤدي المصالح المكتسبة وممارسات المراجعة إلى وضع عقبات أمام تطبيق المساءلة.

ومن القضايا التي نضعها نصب أعيننا قضية القطاع المالي الذي تبين أنه لا يخضع لدرجة كافية من المساءلة — سواء أمام عملائه أو مساهميه أو المجتمع بشكل عام. وكما نعلم جميعا، إن أزمة الاقتصاد العالمي كانت، من أوجه متعددة، أزمة حوكمة نشأت في الأساس داخل القطاع المالي. وقد حجبت كثيرا من الأنشطة في دروب معتمة يغلفها الظلام، وجعلت مكاسبها الخاصة على المدى القصير أسبق من ضرورة دعم الاقتصاد العيني.

وكما قال أفلاطون منذ عهد بعيد إن "الأمر حين يزيد عن حده عادة ما يسفر عن رد فعل معاكس في الاتجاه."

وبصراحة أقول إننا نحتاج إلى رؤية المزيد من هذا التغيير في عام ٢٠١٣. فالانتهاء من مهمة إصلاح القطاع المالي يجب أن يكون أولوية. ونستطيع أن نرى بالفعل كثيرا من الدلائل على تراجع الالتزام — إصلاحات أضعف، وتأخر في التنفيذ، وعدم اتساق في المناهج. ويمكن أن نرى مخاطر أيضا — مزيد من الضعف في معايير رأس المال والسيولة، وعدم إحراز تقدم كاف في مجالات رئيسية مثل تسوية الأوضاع عبر الحدود، وصيرفة الظل، والمشتقات المالية. كذلك ينبغي أن نتحرك نحو ممارسات أكثر رشدا فيما يتصل بالمكافآت.

ومرة أخرى أقول إن كل هذا يتعلق بالمساءلة في نهاية المطاف: فنحن نحتاج إلى قطاع مالي خاضع للمساءلة أمام الاقتصاد العيني — قطاع مالي يحقق قيمة مضافة ولا يدمرها.

نقطة أخيرة أضيفها عن المساءلة: إنها تمت بصلة للمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي أيضا. وعلينا الاستجابة للضرورة الحتمية الجديدة المتمثلة في زيادة المساءلة.

ونحن نحاول العمل على نحو أكثر انفتاحا وشفافية، وأن نمد الجسور مع كل الأطراف المعنية. وإدراكا منا للتغيرات العميقة في الاقتصاد العالمي، نمضي قدما في إصلاحات الحوكمة حتى يحصل كل البلدان الأعضاء على نصيب عادل في إدارة المؤسسة.

فالمهمة المنوطة بنا في نهاية المطاف هي خدمة بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا. ويجب أن نخضع للمساءلة أمام هذه البلدان — بل والأكثر من ذلك أننا يجب أن نخضع للمساءلة أمام مواطني هذه البلدان الذين يقيسون أداءنا الآن في ضوء معيار جديد للفعالية، وهم في ذلك محقون.

### خاتمة: لحظة تاريخية جديدة

وختاما، أعتقد أننا إذا واصلنا التحرك، فسيكون عام ٢٠١٣ عاما فارقا نضع فيه الأزمة وراء ظهورنا بشكل نهائي. والأكثر من ذلك أنني أعتقد أننا نقف على أعتاب اقتصاد عالمي جديد يتسم بأوضاع سريعة التحول وأنماط تفكير جديدة.

نعم، سيكون هذا الاقتصاد الجديد *مختلفا جغرافيا*، تدفعه الاقتصادات الديناميكية في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أكثر من أي بلدان أخرى. لكنه سيكون مختلفا جيليا أيضا، حيث يتشكل وفق مجموعة مختلفة من القيم والمبادئ.

إن ما نحتاجه اليوم هو "لحظة تاريخية جديدة" تتبنى قيم الحقبة الجديدة — مزيد من الانفتاح والتعاون بين البلدان، ومزيد من الإدماج والتضامن بين الشعوب، ومزيد من المساءلة للمسؤولين عن الاقتصاد العالمي، وهو ما ينطبق على عدد كبير من الحاضرين معنا في هذه القاعة.

وفي التحليل النهائي، لا توجد أجوبة سهلة عن الأسئلة الملحة الكبرى مثل مصادر النمو المستقبلي وتسخير التكنولوجيا لصالح كوكبنا كله. لكننا على الأقل نستطيع القول بأننا نعمل جاهدين معا لمعالجة القضايا المهمة بالفعل — بذكائنا وحسن نوايانا وشجاعتنا.

وأؤكد لكم أن الصندوق سيظل على استعداد دائم للمساعدة في أي اتجاه يمكن أن نمد يد العون فيه.

وشكرا